

♣.د. عمران: إعفاء عقود التأمين الجماعية متناهية الصغر من مقابل خدمات مراجعة وإعتماد نماذج ووثائق التأمين الجديدة

♣.د.عمران : تأمين إلزامى على حياة عملاء التمويل متناهى الصغر بقسط قدره 30 قرش شهريا لكل ألف جنيه من مبلغ تأمين

♣.د. عمران: حظر تلقى جهات التمويل متناهى الصغر أي مقابل مادي سواء عن طريق تلقى عمولات أو إستحداث رسوم تحت اى مسمى مقابل التغطية التأمينية الإلزامية بخلاف قسط التأمين

أعلن الدكتور محمد عمران – رئيس هيئة الرقابة المالية عن دخول مبادرة الهيئة لمد شبكة الأمان الاجتماعي لعملاء التمويل متناهى الصغر حيز التنفيذ بموافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بنهاية الأسبوع الماضى على إجراء تعديل للمادة (24) من قرارى المجلس رقمى 31 لسنة 2015 الخاص بقواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، والقرار رقم (173) لسنة 2014 والخاص بقواعد وضوابط ممارسة الشركات لنشاط التمويل متناهى الصغر ليصبح هناك إلزاماً على جهات التمويل متناهى الصغر سواء كانت شركة أو مؤسسة أهلية أو جمعية من الفئتين (أ) و(ب) لتوفير تغطية تأمينية للعملاء الحاصلين على تمويلات متناهية الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلى المستديم من خلال عقد تأمين جماعي مع إحدى شركات التأمين وعلى أن يكون مبلغ التأمين مساوياً لرصيد القرض المستحق على العميل .

وأضاف رئيس الهيئة أنه بناء على الدراسة الإكتوارية التى أعدتها الهيئة لتقدير الحد الأقصى لمعدل قسط التأمين إعتماداً على بيانات العملاء الواردة من جهات التمويل متناهى الصغر ، فقد تم تقدير الحد الأقصى لقسط التأمين بواقع 30 قرش شهريا لكل ألف جنيه من مبلغ التأمين ، ويعاد النظر فيه كل عام من خلال دراسة إكتواريه وقرار من رئيس الهيئة.

كما نوه د.عمران بمساهمة الهيئة وتشجيعها لهذا النوع من التأمين الإلزامى على حياة شريحة واسعة من المنتفعين بقروض التمويل متناهى الصغر ، حيث وافق مجلس الإدارة بالقرار رقم ( 17 ) لسنة 2019 على إعفاء عقود التأمين الجماعية متناهية الصغر من مقابل خدمات مراجعة وإعتماد نماذج ووثائق التأمين الجديدة.

قال رئيس الهيئة أن قرار المجلس رقم ( 15 ) لسنة 2019 والخاص بإصدار نموذج عقد التأمين متناهى الصغر النمطى الجماعى لتغطية الحاصلين على تمويل متناهى الصغر قد أجاز لجهة التمويل متناهى الصغر سواء كانت (شركة - مؤسسة - جمعية ) ان تشترط وجود تغطية تأمينية على المشروع او الأصل الممول ، كما حظر تلقى جهات التمويل متناهى الصغر أي مقابل مادي سواء عن طريق تلقى عمولات أو إستحداث رسوم تحت اى مسمى أو بأى طريقة أخرى مقابل التغطية التأمينية الإلزامية بخلاف قسط التأمين.

كما أوضح الدكتور عمران أن مبادرة الهيئة والتي سبق الإعلان عنها في شهر يونيه من العام الماضى إستهدفت توسيع مظلة التأمين متناهى الصغر على عملاء نشاط التمويل متناهى الصغر وبشكل جماعى ، لتحقيق كفاءة أعلى لمعدلات التمويل وزيادة قدرة مؤسسات التمويل على تدوير المحافظ المالية بصورة أكبر، والتغلب على مشكلة غياب الكوادر وقلة الخبرة التأمينية بجهات التمويل متناهى الصغر ولجوء بعض الجهات للتأمين الذاتى او توجيه العملاء لمنتجات تأمينية غير مناسبة ، وهوما تطلب إلزام جهات التمويل متناهى الصغر بتوفير تغطية تأمينية لكل عميل بما لا يقل عن الرصيد المستحق من القرض ، وذلك بالتعاقد مع إحدى شركات التأمين وفقا لنموذج عقد تأمين جماعى – إقترحته بنوده الهيئة لتغطية حالات الوفاة وحالات العجز الكلى المستديم.

وتتضمن بنود العقد قبول شركة التأمين منح التغطية بدون كشف طبي مع إلزام جهة التمويل متناهى الصغر بإدراج كافة الحاصلين على تمويل منها بلا استثناء في القائمة الشهرية المرسلة لشركة التأمين.

وجدير بالذكر أن مؤشرات أداء نشاط التمويل متناهى الصغر بنهاية عام 2018 وصلت بعدد المستفيدين إلى 2.8 مليون نسمة من خلال 1849 منفذ تمويل بمعظم مراكز ومدن الجمهورية وبمعدل نمو 22 % عن العام السابق ، كما وصلت أرصدة التمويل الى 11.5 مليار جنيه بمعدل نمو بلغ 62% عن العام الماضى. وتستحوذ الإناث على 68.8% من إجمالي عدد المستفيدين